



WO/GA/36/8

الأصل : بالإنكليزية

التاريخ : ٢٠٠٨/٨/١٥

# المنظمة العالمية للملكية الفكرية

جنيف

## الجمعية العامة للويبو

الدورة السادسة والثلاثون (الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة)

جنيف، من ٢٢ إلى ٣٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨

التقرير السنوي الموجز

لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة

وثيقة من إعداد الأمانة

١- تحتوي هذه الوثيقة على التقرير السنوي الموجز لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة.

٢- إن الجمعية العامة للويبو مدعوة إلى الإحاطة  
علمًا بالتقرير السنوي الموجز لمدير شعبة التدقيق  
الداخلي والرقابة.

[يلي ذلك المرفق]

## المرفق

التقرير السنوي الموجز  
لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة

من ١ يوليه/تموز ٢٠٠٧ إلى ٣٠ يونيه/حزيران ٢٠٠٨

## أولاً - معلومات أساسية

١- يقتضي ميثاق الويبو للتدقيق الداخلي (الميثاق)<sup>(١)</sup> من المدقق الداخلي أن يرفع تقريراً سنوياً موجزاً إلى المدير العام مع نسخة إلى مراجع الحسابات الخارجي ولجنة التدقيق، يستعرض فيه الأنشطة المنجزة والتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات. ثم يرفع التقرير الموجز إلى الجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، تعد شعبة التدقيق الداخلي والرقابة (الشعبة) تقارير داخلية مقتضبة على أساس فصلي لتمكين المدير العام ولجنة التدقيق من الاطلاع المستمر على أنشطة الرقابة المنجزة والمخطط لها. وتقدم الشعبة أيضاً عرضاً عن أنشطتها (الميثاق، الفقرة ٢٢) إلى لجنة البرنامج والميزانية. وهذا ما حصل لأول مرة في سنة ٢٠٠٧. ومن شأن كل ذلك أن يساعد على ضمان الشفافية وإمكانية المساءلة في أنشطة الشعبة.

٢- وكانت الشعبة قد أنشئت في مايو/أيار ٢٠٠٠. وشملت مهامها في الأصل وظيفتي التدقيق والتقييم على المستوى الداخلي. وعملت الشعبة أيضاً، بشكل غير رسمي، كمحطة مركزية للتحقيق والفحص. وبموافقة الجمعية العامة على ميثاق الويبو للتدقيق الداخلي في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ (المعدل في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧) أضيفت وظيفتا التحقيق والفحص إلى مهام الشعبة. ثم تم تطوير مواصفات وظيفة التقييم وأنشطتها في سياق سياسة التقييم التي وافق عليها المدير العام في سنة ٢٠٠٧. وهذه الوظيفة هي ضمان رقابة داخلية فعالة في الويبو. وأما مهمة الشعبة العامة فهي أن تضطلع بشكل مستقل بأعمال الفحص والتقييم في أنظمة الويبو الرقابية والإجرائية ورفع توصيات لتحسينها، مما يكفل معلومات ونتائج فعلية ومنصفة وتطمينات ومساعدة للإدارة وغيرها من المعنيين بشأن أداء مسؤولياتهم بفعالية وتحقيق رسالة الويبو وأهدافها.

## ثانياً - ملخص أنشطة الرقابة الداخلية

٣- يرد أدناه تلخيص أهم الأنشطة المنجزة في مجال التدقيق والرقابة خلال الفترة قيد النظر:

## ( أ ) التدقيق الداخلي

- تم التدقيق في نظام المشتريات الجديد وإجراءاته وفي دراسات المخاطر وإدارتها لأغراض مشروع البناء الجديد؛

(١) أقرّ ميثاق الويبو للتدقيق الداخلي في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥، وعدل في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧. انظر الوثيقة WO/GA/34/15.

- وتم التدقيق الميداني وإعداد مشروعات التقارير ورفعها إلى المدققين للتعليق عليها. وشمل عمل التدقيق المجالات التالية:
- قضايا مهمة في مجال المشتريات
- وأمن المعلومات والأعمال المرتبطة به
- ودراسات المخاطر في الويبو والمناقشة لاختيار المقاول العام لمشروع البناء الجديد
- وصياغة مواصفات مفصلة لعمل التدقيق في أنظمة الويبو المعلوماتية من حيث مراقبة النفاذ إليها والإجراءات المرتبطة بها؛
- وتم وضع خطة مفصلة<sup>(٢)</sup> للتدقيق الداخلي في الويبو ورفعها إلى المدير العام ولجنة التدقيق وتسلمت الشعبة التعليقات عليها. وقد سمحت هذه الخطة التي ضمت عناصر استراتيجية وعملية مفصلة بتحديد مجالات العمل عالية الخطر التي يقتضي تدقيقها ٧٨٠ يوم عمل. وبإمكان الشعبة اليوم تكريس نحو ٢٥٠ يوماً لهذه الأعمال في سنة ٢٠٠٨ (منها ٩٠ يوماً معهودة إلى خبراء التدقيق من الخارج)<sup>(٣)</sup>. وبيعت شح أعمال التدقيق في المجالات والأنظمة عالية الخطر على قلق كبير؛

(٢) ضمت خطة التدقيق الداخلي العناصر التالية:

- ١- ملاحظة تمهيدية: أهم محطات الأعمال الرئيسية
- ٢- استراتيجية التدقيق  
استراتيجية للتدقيق الداخلي في الويبو
- ٣- خطة عمل سنوية للتدقيق وتقييم الاحتياجات إلى التدقيق  
خطة التدقيق السنوية لسنة ٢٠٠٨  
تنظيم المسؤوليات المقترح للشعبة  
تقييم الاحتياجات للتدقيق لسنة ٢٠٠٨  
حساب أيام العمل المتاحة  
المجالات التي تحتاج إلى التدقيق وغير المشمولة سنة ٢٠٠٨
- ٤- منهجية تقييم المخاطر ونتائجها  
وثيقة تقييم المخاطر  
نموذج لتقييم المخاطر  
ترتيب مستوى المخاطر في وحدات العمل قيد التدقيق
- ٥- التخطيط لأعمال التدقيق الداخلي من يولييه/تموز إلى ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧ ومقارنة بخطة ٢٠٠٧  
خطة سنوية مفصلة للتدقيق لسنة ٢٠٠٧ (يولييه/تموز إلى ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧)  
حصيلة خطة ٢٠٠٧
- ٦- اقتراح برنامج الشعبة وميزانياتها للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩
- ٧- ميثاق الويبو للتدقيق الداخلي (الصيغة المعدلة سنة ٢٠٠٧)

(٣) يبلغ مجموع أيام العمل الضرورية لإجراء تدقيق داخلي كامل التغطية لجميع المجالات المحددة في تقييم الاحتياجات إلى التدقيق ٧٨٠ يوماً (يمكن أن ينسحب على ٤,٩ سنة عمل). ويشبه ذلك إلى حد ما المؤشرات التي حددتها وحدة التفتيش المشتركة للأمم المتحدة (انظر المرفق ١ في الوثيقة JIU/REP/2006/2). على أن قلة عدد الموظفين العاملين حالياً في مجال التدقيق تحول دون تغطية جميع المجالات عالية الخطر أو أي من المجالات ذات الخطر المتوسط أو المتدني، في سنة ٢٠٠٨. وللشعبة ٢٥٠ يوم عمل منها الوقت المتوقع أن يستغرقه التدقيق المعهود إلى الخبراء الخارجيين في سنة ٢٠٠٨ (٩٠ يوماً). وعليه، فسيبلغ عدد أيام العمل المخصصة للمجالات المحددة نتيجة لتقييم الاحتياجات إلى التدقيق وغير المشمولة ٥٣٠ يوم عمل في سنة ٢٠٠٨ (أي ما يزيد على ثلاث سنوات عمل).

- وتم إعداد اقتراحات لمقاربة بشأن التدقيق في مشروع البناء الجديد لتلبية لطلب لجنة التدقيق الحصول على معلومات بشأن أعمال التدقيق الداخلي في هذا المشروع المهم على فترة سنتين؛
- وكما تقتضي الفقرة ٢٨ من ميثاق التدقيق الداخلي، اقترحت الشعبة إجراء تغييرات في الميثاق في سنة ٢٠٠٧ ووافقت لجنة البرنامج والميزانية عليها في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧. وقد رفعت هذه التغييرات إلى الجمعية العامة بمناسبة الاجتماعات الثالثة والأربعين في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧ ووافقت عليها؛
- واستمر العمل على إعداد دليل للتدقيق الداخلي وتحديد معايير أعمال التدقيق. وتطبق الشعبة في أعمال التدقيق الداخلي المعايير والقواعد الأخلاقية المعمول بها في المعهد المهني للمدققين الداخليين وما يتصل بها من أفضل الممارسات والإرشادات.

### (ب) التحقيق

- تمت أربعة تحقيقات كاملة في الفترة قيد النظر بمساعدة مهنية من محققين مأجورين من الخارج (نظرا إلى عدم وجود محقق داخلي رئيسي). وقد أحيلت القضايا المحقق فيها إلى المكاتب المسؤولة في المنظمة، أي واحدة إلى هيئة التظلمات المشتركة وواحدة إلى مكتب المستشار القانوني لتحال إلى مجلس الويبو للتظلمات واثنان إلى إدارة الموارد البشرية لاتخاذ تدابير تأديبية؛
- وتسلمت الشعبة ١١ قضية إضافية، منها شكاويان مرفوعتان في سياق سياسة الإبلاغ عن المخالفات. وإحدهما على وشك الانتهاء من غير أي تحقيق ضروري والشكوى الثانية تتطلب بتأوليا في ضرورة اتخاذ تدابير إضافية. وقد تم البت الأولي في اتخاذ تدابير إضافية بالنسبة إلى خمس حالات أخرى كلها تقتضي تحقيقا كاملا. وستتظر هيئة التظلمات المشتركة في إحدى تلك الحالات، علما بأن سائر الحالات الأربع لا تزال تنتظر بتأوليا؛

الوضع						المسائل المتسلمة	
التحقيق			البت الأولي			العدد	المصدر
انتهى في الفترة	جارٍ	عالق	انتهى من غير حاجة لتحقيق	جارٍ	عالق		
١		١				٢	هيئة التظلمات المشتركة
١						١	أنشطة المتابعة للمحكمة الإدارية
			١	١		٢	حالات الإبلاغ عن المخالفات (٢٠٠٨)
٢		٤			٤	١٠	خلافه، مثل إدارة الموظفين أو أفرادهم عن طريق الإدارة
٤	-	٥	١	١	٤	١٥	المجموع

- وتم إعداد بحث في ممارسات الأمم المتحدة وغيرها من الممارسات الجيدة في سياق إعلان الذمة المالية والكشف عن تضارب المصالح. وقد أُحرز تقدم ملموس في العمل الدقيق الجاري من أجل إعداد استمارات لتطبيق النظام وتوفير التدريب والمشورة بشأنه؛
- وتم إعداد خطة عمل مفصلة لقسم التحقيق وأُرسلت الخطة إلى المدير العام وتسلمت الشعبة تعليقات عليها. وكانت خطة العمل المفصلة محل بحث لجنة التدقيق في اجتماعها التاسع في مايو/أيار ٢٠٠٨؛
- وتتعاون الشعبة مع الفريق التقني وفريق القيادة في مجال أمن المعلومات بشأن مختلف حالات اختراق أمن المعلومات؛
- وتم إعداد مشروع سياسة بشأن التحقيق للمساهمة في دعم الصيغة المعدلة لميثاق الويبو للتدقيق الداخلي. ويحتوي المشروع على معايير دولية تراعي المبادئ التوجيهية الموحدة للتحقيق<sup>(٤)</sup>، وإطار العمل الموحد لمنع الغش والفساد ومكافحتهما<sup>(٥)</sup> وغير ذلك من أفضل الممارسات الدولية. وقد تم رفع مشروع سياسة التحقيق إلى المدير العام ومكتب المستشار القانوني لمراجعة أولية والتعليق على المشروع. وأحيلت نسخة أيضا إلى لجنة التدقيق التي ناقشت السياسة في اجتماعها في مايو/أيار ٢٠٠٨. وقد طلب المدير العام إجراء مشاورات مع المسؤولين عن البرامج بتوجيه من فريق توجيهي. ويعقد الأمل على إقرار نص نهائي قبل نهاية السنة؛
- ويجري العمل على إعداد دليل للتحقيق يستند إلى أفضل الممارسات بشأن التحقيق في المنظمات الدولية والمؤسسات المالية متعددة الأطراف.

### (ج) الفحص

- أُجري فحص في أنظمة الويبو بشأن النزاهة والأخلاقيات وسلم خبير ماجور لدعم عملية التدقيق مشروع تقرير أوليا في يونيو/حزيران ٢٠٠٨. وكانت عملية الفحص شاملة ودقيقة سمحت بتقييم الثغرات التي يمكن الحد منها في إجراءات الويبو بشأن النزاهة والأخلاقيات. وسمح الفحص بوجه خاص بتحديد المجالات التي يمكن فيها تعزيز التكامل والفعالية والردع. وسيخرج الفحص باقتراحات عملية مفصلة لتعزيز أنظمة الويبو وإجراءاتها وفقا للممارسات الجيدة المتبعة في الأمم المتحدة والمقبولة على الصعيد الدولي. ومن المعترزم إعداد مشروع لبيان بأنظمة الويبو بشأن النزاهة والأخلاقيات والتشاور فيه مع كبار المسؤولين في الويبو. وستكفل عملية الفحص أيضا إسداء المشورة بشأن وضع نظام للإبلاغ عن المخالفات في الويبو وستساهم العملية في دعم إعداد مواصفات عمل مكتب للأخلاقيات (أو تعيين موظف لذلك الغرض).

(٤) المؤتمر الدولي للمحققين لسنة ٢٠٠٣.

(٥) قوة العمل للمؤسسات المالية الدولية بشأن مكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٦.

(د) التقييم

- حظيت سياسة الويبو بشأن التقييم بموافقة المدير العام وقدمت إلى الجمعية العامة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧. وقد أعدت سياسة التقييم وفقاً لأفضل الممارسات الدولية ومع مراعاة قواعد ومعايير التقييم في منظومة الأمم المتحدة<sup>(٦)</sup>. وستدعم سياسة التقييم تطوير أعمال التقييم في الويبو إلى أبعد حد وضبط ممارسات التقييم لتقريبها من الممارسات الجيدة في منظمات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وتتضمن سياسة التقييم إطار عمل شامل لوضع خطط التقييم وتنفيذه. كما تشمل استخدام معلومات تقييمية بقيمة مضافة في اتخاذ القرارات الرامية إلى تحسين الأنشطة الجارية والمقبلة، في إطار نظام الإدارة القائم على النتائج في الويبو. وتكتسي سياسة التقييم إلى جانب التقييم المستقل (تتولاه الشعبة) والتقييم الذاتي (يقوم به المسؤولون عن البرامج والمشروعات) أهمية خاصة في دعم جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وقد ذكرت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أهمية التقييم في المساعدة على ضمان الفعالية والكفاءة في إنجاز الأنشطة الإنمائية؛
- وانتهى إعداد تقرير أداء برنامج الويبو لسنة ٢٠٠٦ وحظي بموافقة المدير العام. وأحيل التقرير إلى لجنة البرنامج والميزانية في اجتماعها المنعقد في يونيو/حزيران ٢٠٠٧ وإلى الجمعية العامة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧؛
- ويجري حالياً استكمال تقرير الأداء للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ويستند التقرير إلى بنية البرنامج وإطار العمل القائم على النتائج كما ورد في وثيقة البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ومن شأن هذا التقرير أن يعزز إجراءات الويبو الإدارية القائمة على النتائج كما تقتضيه سياسة الويبو بشأن التقييم. ويستند التقرير أيضاً إلى مساهمات المسؤولين عن البرامج، أما الشعبة فتتأكد من البيانات المقدمة إليها بشأن النتائج وتلخص نتائج الأداء؛
- ويجري حالياً إعداد تقرير تقييمي بشأن المسائل التي ينبغي بحثها نتيجة لإعداد تقرير الأداء للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وستحال نتائج التقييم وتوصياته إلى الإدارة العليا لبحثه بالكامل في الوقت المناسب؛
- وأعد مشروع خطة عمل مفصلة لسنة ٢٠٠٨ بعد أن التحق موظفو التقييم بمناصبهم وسترفع خطة العمل إلى المدير العام ليوافق عليها وستحال إلى لجنة التدقيق لاستعراضها.

## ثالثاً - أعمال الرقابة الأخرى

## المشورة بشأن التدقيق والمراقبة المالية

- ٤- أسدت الشعبة المشورة بشأن مختلف القضايا وفقاً لتعريف التدقيق الداخلي ومواصفاته الواردة في ميثاق التدقيق الداخلي. ومن بين تلك القضايا: إدارة المخاطر والإدارة والتخطيط الاستراتيجي على

(٦) كما اعتمدها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في اجتماعه السنوي في أبريل/نيسان ٢٠٠٥.

أساس النتائج وإجراءات المراقبة المالية الداخلية والفعالية من حيث التكلفة والامتثال للوائح الويبو وقواعدها في المجالات المستهدفة. ومن المرتقب في فترة السنتين القادمة أن يزيد حجم هذا الجزء من عمل الشعبة زيادة كبيرة ليشمل تطورات مهمة في أنظمة الويبو منها ما يلي:

- الشروع في تطبيق نظام الويبو المالي الجديد ولائحته بما في ذلك تدابير أكثر فعالية وكفاءة وحادثة في مجال المراقبة المالية الداخلية؛
- وبرنامج التحسينات المؤسسية الجاري تنفيذه عملاً بتقرير التقييم الشامل لشركة برايس-ووترهاوس-كوبرز؛
- ومواصلة تطوير إجراءات إدارة المخاطر لا سيما على المستوى المؤسسي. وفي هذا الصدد، أسدت الشعبة مشورتها لشعبة المشتريات والعقود بشأن إعداد دراسة للمخاطر؛
- واعتماد نظام حاسوبي متكامل للتخطيط للموارد المؤسسية؛
- وبذل الجهود لمعالجة مقتضيات الإدارة والتدقيق الداخلي والتقييم في ما يتعلق بالأموال المتأتية من خارج الميزانية والمشروعات الممولة من الخارج؛
- والشروع في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)، ولا سيما الحاجة إلى بيان محدد من الإدارة بشأن ضمان سلامة أعمال المراقبة المالية.

٥- ومن المعترزم إجراء تقييم للثغرات في إجراءات المراقبة المالية الداخلية وأنظمتها في الويبو بالاستعانة بنموذج لجنة المنظمات الراعية (COSO) كأطار مرجعي. وسيخرج التقييم باقتراحات لملاء الثغرات وستجري في إطاره اختبارات واقعية للمراقبة المالية على مستوى البرامج إثر تنفيذ النظام المالي الجديد ولائحته.

#### لجنة التدقيق

٦- أقرت الجمعية العامة للويبو في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ إنشاء لجنة الويبو للتدقيق<sup>(٧)</sup>. وانهقدت الاجتماعات الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة للجنة التدقيق خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، وكذلك مختلف اجتماعات اللجنة التي خصصت للإشراف على التقييم الشامل وتقرير مؤسسة برايس-ووترهاوس-كوبرز ومشروع البناء الجديد. وحضر أعضاء لجنة التدقيق أيضا اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية وجمعيات الدول الأعضاء في الويبو. وقدمت الشعبة الدعم الإداري والخدمات المكتنية للجنة حسب المقتضى وحتى سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧ عندما أقرت الجمعية العامة التغييرات في مهام لجنة التدقيق ولم تعد الشعبة ملزمة بإنجاز هذا العمل لفائدة لجنة التدقيق.

#### مراجع الحسابات الخارجي

٧- تواصلت علاقات التعاون والتنسيق المهنية والعملية الممتازة مع مراجع الحسابات الخارجي.

(٧) الوثيقة A/41/10 بعنوان "اقتراح لإنشاء لجنة للويبو معنية بالتدقيق".

## أمين المظالم

٨- خلال الفترة قيد الاستعراض، تعاون المدقق الداخلي وأمين المظالم واجتمعا على نحو دوري لضمان حسن التنسيق وتفاذي أي ازدواجية لا فائدة منها في العمل. وكان لتبادل وجهات النظر والمناقشات دور مساعد ومفيد في ضمان الفعالية في تنفيذ وظيفتهما المنفصلتين والمستقلتين.

## قائمة إجراءات متابعة التوصيات الخاصة بالرقابة الداخلية والخارجية

٩- يخضع كل ما ينفذه المسؤولون في الويبو من التوصيات المتعلقة بالرقابة للمتابعة الدورية. وتجري شعبة التدقيق الداخلي والرقابة تلك المتابعة بطرق ثلاث هي:

- في بداية كل تدقيق جديد، يجري استعراض لتنفيذ التوصيات السابقة؛
- ومن خلال الاستعراض والتحديث الدوري الذي يجريه المسؤولون في المنظمة لجدول بيانات بقوائم "تنفيذ توصيات الرقابة" وإحالاته إلى لجنة التدقيق لاستعراضه. وتتولى الشعبة تنسيق ذلك لفائدة لجنة التدقيق؛
- وكإجراء سنوي محدد لهذا التقرير السنوي الموجز الرامي إلى إطلاع المدير العام والجمعية العامة على التقدم المحرز في ما ينجزه المسؤولون في الويبو من أنشطة تنفيذاً للتوصيات.

١٠- وقد خضع جدول البيانات الذي يحتوي على قوائم بكل التوصيات التي لم تنفذ بعد في ما يتعلق بأنشطة الرقابة في الويبو للتحديث والاستعراض على نحو دوري خلال الفترة موضع التقرير. وتفحص لجنة التدقيق الآن جدول البيانات مرة في كل اجتماعين من اجتماعاتها العادية. وخلال الفترة المعنية، طلب من المسؤولين عن البرامج إضافة مزيد من المعلومات إلى القوائم المتعلقة بأنشطة التنفيذ والجدول الزمنية للأنشطة التي تقع تحت مسؤوليتهم. وقد تم أيضاً تحديد مديري الويبو المسؤولين أمام المدير العام عن تنفيذ التوصيات المتعلقة بالرقابة وتحديد مسؤولياتهم بدقة من خلال القوائم المذكورة آنفاً. وكما طلبت لجنة التدقيق، فقد أضيفت توصيات اللجنة إلى القوائم، الأمر الذي زاد في عدد التوصيات التي تنتظر التنفيذ في مجال الرقابة إلى حد كبير.

١١- وفي نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير، لا يزال التنفيذ التام لما مجموعه ١٥٦ توصية (بما فيها توصيات لجنة التدقيق) غير مكتمل. وتتعلق ١٢٥ توصية منها بتوصيات جديدة أضيفت خلال الفترة. وأما توصيات مراجع الحسابات الخارجي فقد ظلت تنفذ تدريجياً خلال الفترة ولكن البعض منها ظل دون تنفيذ في جزء منه<sup>(٨)</sup>. وعملاً بمقتضيات الفقرة ٢١ من ميثاق التدقيق الداخلي، أعد تقرير للمدير العام بشأن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي وستوجه نسخة عن التقرير أيضاً للجنة التدقيق.

١٢- وقد أعد مشروع تعميم داخلي يحتوي على تعريف التسلسل الهرمي والأدوار والمسؤوليات المنوطة بالمسؤولين عن البرامج في الويبو والشعبة في ما يخص تنفيذ التوصيات المتعلقة بالرقابة في الويبو. وسيكون مشروع التعميم الداخلي محل مشاورات مع المسؤولين عن البرامج.

(٨) لا تزال اثنتان وعشرون توصية تنتظر اكتمال التنفيذ. إذ أن بعضها قد نفذ جزئياً وليس بالكامل. وكانت هذه التوصيات قد صدرت قبل سنتين أو أكثر، ومنها التوصية ٢ في تقرير ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بشأن تعزيز الشعبة. ويرد وصف التقدم المحرز بشأنها في أجزاء أخرى من هذا التقرير.



## تنسيق العمل المشترك

١٣- يحتوي ميثاق التدقيق الداخلي على أحكام صريحة بشأن الحاجة إلى المشاركة في مختلف شبكات الأمم المتحدة الرسمية لوظائف الرقابة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت الشعبة تعاونها الفعال وعملها النشط مع سائر وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها. ويذكر في هذا الصدد أن الشعبة:

- شاركت في مؤتمر المحققين الدوليين التاسع الذي نظّمته منظمة الفاو في يونيو/حزيران ٢٠٠٨ بروما؛
- وشاركت في الاجتماع الثامن والثلاثين لاجتماع ممثلي خدمات مراجعة الحسابات الداخلية للمنظمات التابعة للأمم المتحدة الذي احتضنته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧ بفيينا؛
- وهي عضو في أفرقة عاملة تعدّ ورقات تقنية لممثلي خدمات مراجعة الحسابات الداخلية حول الكشف عن تقارير مراجعة حسابات الأمم المتحدة الداخلية للدول الأعضاء وحول المبادئ والممارسات السليمة التي وضعتها الأمم المتحدة للجان مراجعة الحسابات؛
- وتشارك بلا انقطاع في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وهو محفل مشترك بين الوكالات للمهنيين المعنيين بالتقييم في منظومة الأمم المتحدة؛
- واشتركت في رئاسة فرقة العمل المعنية بالإدارة على أساس النتائج والتابعة لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم (حتى نهاية أغسطس/آب ٢٠٠٧) وساعدت على إعداد تقرير عن "دور التقييم في الإدارة على أساس النتائج في منظومة الأمم المتحدة".

## رابعاً - الرقابة: الموارد والتخطيط

١٤- واصلت شعبة تنفيذ ولايتها قدر المستطاع رغم مواردنا المحدودة. والمهام الرئيسية في هذه الفترة هي الحاجة إلى التنفيذ الكامل لميثاق التدقيق الداخلي، وإنجاز عدد معقول من تقارير التدقيق، ودعم لجنة الويبو للتدقيق (وصار ذلك أقل بكثير عقب القرار الذي اتخذ من أجل مزيد من الشفافية والمساءلة برفع مهمة توفير الدعم الإداري للجنة التدقيق عن الشعبة)، وعبء عمل متزايد فيما يخص الفحوص، وكمّ كبير من العمل المطلوب من الشعبة في إعداد تقرير أداء البرنامج للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧. وتظل من الأولويات الملحة ضرورة التمكن من إنجاز برنامج شامل وسليم للتدقيقات والتقييمات الفردية القائمة على تقييم دقيق للمخاطر، وإنجاز الفحوص اللازمة، وضمان الردود على قضايا التحقيق في آجال أقصر. ونوقش ذلك بإسهاب مع المدير العام الذي أبدى التزاماً قوياً بتوفير الموارد اللازمة للشعبة.

جدول ومعلومات عن التوظيف

التعليقات	عدد الموظفين اعتباراً من نهاية ٢٠٠٨/٧	عدد الوظائف الفعلية اعتباراً من نهاية ٢٠٠٨/٧	التنظيم الإداري للشعبة
مدير يعمل في منصب بدرجة D1؛ ومساعدة إدارية يعمل بعقد مؤقت لمدة ٦ شهور.	٢	١	المدير وقسم الدعم الإداري
مدقق رئيسي يعمل في منصب بدرجة P4 <sup>(٩)</sup> . ومنصب رئيس قسم التدقيق الداخلي (بدرجة P5) تمت الموافقة عليه.	١	٢	قسم التدقيق الداخلي
مدقق رئيسي يعمل في منصب بدرجة P4.	١	١	قسم التحقيق
مقيم رئيسي يعمل في منصب بدرجة P4. ورئيس قسم التقييم (بدرجة P5) تم تعيينه وسيلتحق بالويبو في ٢٠٠٨/١١/١.	١	٢	قسم التقييم

١٥- بدأت تتلاشى الصعوبات المتعلقة بالتوظيف التي ما فتئت لمدة طويلة تعرقل إدخال إجراءات الرقابة الداخلية في الويبو. وأضيفت في البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ سبع وظائف لفائدة الشعبة. وكما سبق بيانه في تقارير سابقة، أضحي من الواضح اليوم أن المنظمة في حاجة إلى مزيد من المدققين الداخليين بالاستناد إلى تحليل مفصل للاحتياجات والمخاطر المتصلة بالتدقيق. ويقدر النقص الحالي في الاحتياجات المتعلقة بأنشطة التدقيق الداخلي الأساسية في سنة ٢٠٠٨ بأكثر من ثلاثة أشخاص للسنة الواحدة. وتظل الويبو دون المستوى الذي حدّته وحدة التفتيش المشتركة لعدد المدققين الداخليين المتوقع من أية وكالة في منظومة الأمم المتحدة بحجم الويبو وتشعبها. وتقترح وحدة التفتيش المشتركة أن يكون للويبو على الأقل أربعة مدققين داخليين<sup>(١٠)</sup> وليس مدقق داخلي واحد كما هو الشأن حالياً.

١٦- وتظل أولوية الشعبة الحالية في مجال التوظيف هي تعيين مدققين داخليين بغية تلبية الاحتياجات التي ثبتت صحتها إلى مباشرة أعمال التدقيق الداخلي الملحة وعالية الخطر والاقتراب أكثر من معايير الأمم المتحدة المتعارف عليها في مجال التدقيق الداخلي. وبالإضافة إلى ذلك، تبين خطة العمل المفصلة بشأن التحقيق لسنة ٢٠٠٨ الحاجة إلى مزيد من الموارد البشرية لإنجاز أعمال التحقيق الكثيرة حالياً. والآن وبعد تمكن الشعبة من تعيين مقيم رئيسي فإنها تعمل على وضع مشروع خطة عمل مفصلة بشأن التقييم لسنة ٢٠٠٨. وستحتاج خطة العمل بشأن التقييم لسنة ٢٠٠٨ إلى موافقة المدير العام، وستعرض في الوقت المناسب على لجنة التدقيق للتعليق عليها.

(٩) كان الموظف في إجازة مرضية منذ ١٣ مارس/آذار ٢٠٠٨، واستأنف العمل لنصف الوقت يوم ٢١ أبريل/نيسان ٢٠٠٨.

(١٠) المرفق الأول لتقرير وحدة التفتيش المشتركة عن نواقص الرقابة (الوثيقة (JIU/REP/2006/2).

١٧- وكانت حركة الموظفين في الفترة قيد الاستعراض كما يلي:

- انتقل المقيّم الرئيسي (درجة P4) إلى وكالة أخرى في منظومة الأمم المتحدة في أغسطس/آب ٢٠٠٧؛
- ونقلت المساعدة الإدارية (درجة G6) من الشعبة لمواصلة تقديم الدعم الإداري للجنة التدقيق في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨؛
- والتحقّت سكرتيرة بالشعبة (درجة G5) في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧ بعقد مؤقت لفترة سنة شهور (ومدّد عقدها حتى أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٨)؛
- وشغل محقّق رئيسي ومقيّم رئيسي منصباها (درجة P4) في مارس/آذار ومايو/أيار ٢٠٠٨ على التوالي.

١٨- ويقتضي ميثاق التدقيق الداخلي (الفقرة ٢٣) أن يقدّم المدقق الداخلي تعليقات على مدى كفاية الموارد المخصصة للرقابة الداخلية في المنظمة. ولا تزال الشعبة لا تملك الموارد البشرية الكافية لضمان التنفيذ الفعال لوظائف الرقابة الداخلية وتمكين الشعبة من تحقيق الأهداف المحددة في ولايتها. ووفقا لميثاق التدقيق الداخلي (الفقرة ٢٥)، فإن المدير العام هو الذي يضمن، بالتشاور مع "المدقّق الداخلي" (أي مدير الشعبة)، أن تضمّ وظيفة التدقيق الداخلي في الويبو (التدقيق والتحقيق والفحص) موظفين مهنيين يتحلون بما يكفي من المؤهلات والخبرة والدراية المهنية.

ميزانية شعبة التدقيق الداخلي والرقابة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩<sup>(١١)</sup>

الرصيد	الميزانية المعتمدة	النفقات والالتزامات
١ ٧٢١	٣ ٤٢٢	١ ٧٠١

١٩- ويظل تنفيذ الميزانية حاليا أدنى بقليل من الترقبات لأن بعضا من الوظائف التي تمت الموافقة عليها لا تزال شاغرة. ومن مجموع الوظائف التي تمت الموافقة عليها (وهي ٣٦ شهر عمل) والتي أدرجت في الميزانية للنصف الأول من سنة ٢٠٠٨، أنجز حوالي ١٨ شهر عمل (زائد حوالي شهرين من خبراء مأجورين وستة شهور من المساعدين الإداريين المؤقتين).

٢٠- وخلال الفترة قيد الاستعراض، استعين كثيرا بالخبراء المأجورين لأداء مختلف أنشطة الرقابة (محقّقان وثلاث مدققين ومهمة تقييم ومهمة فحص). ومن المرتقب الاستعانة أكثر بالخبراء المأجورين في السنوات القادمة ولا سيما من أجل دعم أنشطة التقييم.

٢١- وكل الاقتراحات المتعلقة ببرنامج الشعبة وميزانيتها للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ التي أعدت ثم وافق عليها المدير العام في سنة ٢٠٠٧، قد أقرّها المدير العام في الجمعية العامة في مارس/آذار ٢٠٠٨.

(١١) تُحسب المبالغ بالآلاف الفرنكات السويسرية. وتخصّص اعتمادات الموظفين سنويا.

## خامساً - نحو المستقبل

٢٢- ترد أدناه بعض الأهداف والتحديات الرئيسية للفترة المقبلة. ويعتمد تحقيق تلك الأهداف بقدر كبير على إيجاد حلول سريعة لقضايا الموارد والموظفين المذكورة سلفاً.

### التدقيق الداخلي

٢٣- العمل الأكثر إلحاحاً فيما يتعلق بالتدقيق الداخلي هو توظيف عدد الموظفين في التدقيق الداخلي وإجراء مزيد من التدقيقات كي يتسنى تقديم الضمانات الملائمة للمدير العام والدول الأعضاء حول فعالية المراقبة المالية الداخلية في الويبو. وكجزء من خطة التدقيق السنوية واستكمالاً لتدقيق الأمن المعلوماتي، من المقرر إتمام تدقيقات بشأن مراقبة النفاذ المعلوماتي وأعمال معاهدة التعاون بشأن البراءات في الفصل الأخير لسنة ٢٠٠٨. وهناك العديد من المجالات المهمة عالية الخطر في الويبو لم تخضع من قبل لأي تدقيق من قبل الشعبة. وفي سنة ٢٠٠٩، من المقرر الشروع في أعمال التدقيق الداخلي في مجالات أخرى من أعمال المنظمة الكبرى مثل نظام مدريد ونظام لاهاي وسيشمل ذلك كلا من أعمال النظامين وإيراداتهما.

٢٤- وبموازاة مع أعمال التدقيق، من المهم مواصلة صقل مهارات موظفي التدقيق الداخلي للعمل وفقاً للمعايير الدولية بشأن التدقيق الداخلي. وستواصل الشعبة أيضاً إعداد دليلها بشأن التدقيق وسائر المبادئ التوجيهية في هذا المجال.

### التحقيق

٢٥- تظل أولى الأولويات مواصلة عمل التحقيق اللازم دون تأخير وبأعلى قدر ممكن من الفعالية. ويعتمد تحقيق ذلك الهدف أساساً على إعداد الصيغة النهائية لسياسة التحقيق التي لا تزال قيد المشروع لدى قسم التحقيق. وسيكون المسار التشاوري فرصة سانحة لتبادل وجهات النظر حول المفاهيم الرئيسية للإنصاف وأصول الإجراء مع الجهات المعنية في المنظمة. وسيتم الاستفادة من ذلك الحوار أيضاً في استكمال دليل التحقيق الجاري إعداده واقتراح الجوانب التي لا تزال في حاجة إلى مزيد من التوجيهات غير الرسمية والتدريب والدعم.

٢٦- وتدل المؤشرات على أن السنة القادمة ستأتي بفرصة قيّمة لتعميم فهم وظيفة التحقيق على صعيد المنظمة واحترام مرتبتها ضمن أنظمة المنظمة العامة بشأن النزاهة والأخلاقيات. وسيتم تسخير العبر المستمدة من كل عملية تحقيق ومع مرور الزمن لتحسين الإدارة وإرساء جو عمل أكثر إنتاجية. ولا بدّ من ضمان مستوى ملائم من الموارد البشرية لتحقيق النجاح في هذا المضمار ومن الضروري بصورة خاصة اكتساب الخبرة في إدارة تحقيق تقني جداً في مجال تكنولوجيا المعلومات.

### الفحص

٢٧- ستنتظر إدارة الويبو العليا في نتائج فحص أنظمة الويبو بشأن النزاهة والأخلاقيات الذي ستتمه الشعبة قريباً (وقد سبق أن التمس المدير العام إنشاء مجموعة عمل خاصة لأداء تلك المهمة والاستفادة من نتائج الفحص في أنشطة مشروع التحسينات المؤسسية). وتجري الشعبة في هذا المضمار حواراً على صعيد المنظمة بغية إشراك الجهات المعنية في النظر في فائدة مختلف مكونات أنظمة الويبو بشأن النزاهة والأخلاقيات. وسيُتفق على خطة عمل للأخذ بالتوصيات الناتجة عن دراسة تقييم الثغرات

في سنة ٢٠٠٩ للمساعدة على جعل أنظمة النزاهة والأخلاقيات أكمل وأقدر على الردع وأكثر تكاملاً. ومن المهم بالنسبة إلى الويبو أن تكون أنظمتها بشأن النزاهة والأخلاقيات منسقة ومخصصة (بما في ذلك القدرة على التحقيق في المخالفات الممكنة بسرعة وفعالية) وأن تكون جاهزة للتطبيق الكامل في أقرب وقت ممكن من أجل دعم إدارة أحسن لوضع القيم المؤسسية وسلوك الموظفين وإدارتهم وإعلان الذمة المالية والكشف عن تضارب المصالح وإقامة العدل والامتثال والانضباط في المنظمة.

### التقييم

٢٨- سيكون التنفيذ السريع والفعال لسياسة الويبو الجديدة بشأن التقييم الخطوة الأولى الحاسمة في الشروع أيضاً في التقييم المستقل في الويبو (أجري آخر تقييم في سنة ٢٠٠٤). وقد أصبح ذلك ممكناً بعد تعيين المقيّم الرئيسي وسيلتحق به موظفون آخرون عم قريب.

٢٩- وعند إعداد خطة التقييم لسنة ٢٠٠٨ استفيد من العملية التشاورية وإجراءات التأكد من البيانات في إطار تقرير أداء البرنامج مما أتاح أساساً لتقييم مدى الاستعداد لتنفيذ سياسة التقييم ومهدّ السبيل لتحديد المجالات التي تحتاج إلى الدعم. وقبل الشروع في التنفيذ الكامل لسياسة التقييم ومواصلة تطوير قسم التقييم في سنة ٢٠٠٩، ستجرى مشاورات أخرى مع الجهات المعنية بغية تعزيز إشراكها ومشاركتها. وإلى جانب عمليات التقييم المحددة، يعترّم قسم التقييم الإسهام في ما يلي من خلال خطته بشأن التقييم:

- تقديم الدعم القوي من أجل توطيد الإطار المؤسسي لإرساء ثقافة التقييم وإدراك مزاياه؛
- والاستمرار في المساعدة على وضع أنظمة رصد البرنامج وتقييمه وتعزيزها؛
- وزيادة كفاءات الرصد والتقييم على أساس النتائج بتوفير التدريب والرصد المتخصص والدعم الاستشاري بشأن التقييم لفائدة منفي البرامج إذ سيساعد ذلك المنظمة على إدارة التحول من إعداد تقارير عن الأنشطة إلى إعداد تقارير قائمة على النتائج؛
- وإرساء ثقافة التعلّم وهياكل المساءلة في المنظمة بغية تشجيع منفي البرامج على إعداد تقارير عن التحديات والصعوبات التي يواجهونها أثناء التنفيذ وعلى إيجاد الحلول الممكنة.

### سادساً - الخاتمة

٣٠- خلال الفترة قيد الاستعراض، تواصل تطوير الشعبة وتعزيز هياكلها. وبوسعنا الآن التطلع إلى تحقيق إدارة قوية ومستقلة للرقابة بفضل مزيد من العمل والموارد البشرية. ومن شأن ذلك أن يعزّز أنظمة الويبو للمراقبة المالية الداخلية بقدر كبير ويساعد المسؤولين على تحسين جميع مجالات المراقبة الإدارية وتقديم خدمات عالية الجودة التي تحقق المكاسب وتضمن حسن الإدارة والمساءلة والمسؤولية في جميع أنشطة الويبو ومواردها.

٣١- ولدينا ميثاق جيّد للتدقيق الداخلي (معدّل في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧) وقد وافق المدير العام على صيغة أولى من سياسة الويبو بشأن التقييم ومن المرتقب قريباً أن يوافق على سياسة بشأن التحقيق. وسيرسي ذلك قاعة إجرائية متينة لإنجاز مزيد من أعمال التدقيق والتحقيق والتقييم في فترة التقرير

المقبلة. ويجري حاليا معالجة القضايا المتعلقة بقلّة الموظفين في الشعبة إذ باتت الأولوية الرئيسية في سنة ٢٠٠٨ هي زيادة عدد موظفي التدقيق الداخلي.

[نهاية المرفق والوثيقة]